

مدى إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي عن الجرائم الناتجة عن أعماله

The Extent to Which Artificial Intelligence can be Held Accountable for Crimes Resulting from its Actions

بن عودة سنوسي*

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر

benaoudasenouci@yahoo.com

- تاريخ الإرسال: 2025/03/18 - تاريخ القبول: 2025/04/15 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: لم يعد الذكاء الاصطناعي ضرباً من ضروب الخيال أو حلماً يراود البعض، فقد أصبح واقعا ملموسا، خاصة مع ظهور السيارات ذاتية القيادة والروبوتات الذكية التي تحاكي السلوك البشري فتجمع بين قوة الآلة وذكاء الإنسان، فقد دخل الذكاء الاصطناعي جميع القطاعات والمجالات كالصناعة والطب والتعليم العدالة وغيرها، ورغم مزاياه المهمة، إلا أنه من المتصور وقوع الأخطاء، وبالتالي وقوع جرائم ناتجة عن أعماله، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البحث في المسؤولية الجنائية المترتبة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، خاصة أمام غياب تنظيم تشريعي جنائي عن هذه الأعمال في العديد من الأنظمة القانونية.

فما مدى إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي عن الجرائم الناتجة عن أعماله؟

الكلمات المفتاحية: ذكاء اصطناعي، جرائم، مسؤولية جزائية، عقوبات.

Abstract: Artificial intelligence is no longer just a necessity of imagination or a dream born of fiction, it has become a tangible reality, especially with the emergence of self-driving cars and smart robots that mimic human behavior, prompting a comparison between machine power and human intelligence. Artificial intelligence has entered all sectors and various fields such as medicine, law, education, justice, and others. Despite its significant advantage, it is not immune to errors, which may lead to criminal offenses. This raises the need to research the criminal liability associated with artificial activities, particularly in legal systems that still lack clear legislative organization regarding these acts.

To what extent can artificial intelligence be held accountable for crimes resulting from its actions ?

Keywords: Artificial intelligence, crimes, criminal liability, penalties.

مقدمة:

إن التطور التكنولوجي والمعلوماتي المتلاحق جعل الإنسان ينتقل بسرعة عالية من عصر تكنولوجيا المعلومات الذي يرتكب من خلالها المجرم الجريمة باستخدام الكمبيوتر، إلى عصر تكنولوجيا البيانات، وهي التي يتم من خلال البرامج والمعلومات تحليلها من أجل الاعتداء على بيانات الجهات العامة والخاصة واختراق الحسابات الشخصية للأفراد، أما الآن فقد تم الانتقال إلى عصر جديد ألا وهو عصر الذكاء الاصطناعي، والآلة ذاتية النشاط، كالروبوتات والسيارات ذاتية القيادة والأسلحة الذكية، والذي سيؤدي حتما إلى ظواهر إجرامية جديدة تتسم بالتعقيد الفني ناشئة عن قدرة هذه التقنيات على القيام بعمليات آلية شبيهة بتلك التي يقوم بها الإنسان، وهذا دون الحاجة إلى تحكم بشري كما كان عليه الأمر مع الآلات التقليدية، لاسيما مع آمال العلماء في الوصول بهذه التقنيات إلى الحد الذي تصبح معه متمتعة بقدر من الإدراك والوعي، بل والشعور والعاطفة أيضا.

فقد اقتحم الذكاء الاصطناعي جميع القطاعات والمجالات كالصناعة والتجارة والطب والخدمات والنقل والعدالة، بل حتى في المجال العسكري، أين أصبح يساهم بنسبة كبيرة في تيسير الأعمال اليومية للأفراد، وكذلك المساهمة في تحقيق رفاهيتهم، غير أنه وبالرغم من مزايا الذكاء الاصطناعي والخدمات العديدة التي يمكن أن يقدمها للبشرية، إلا أن هذه التقنية لا تسلم من خروجها عن السيطرة وعدم القدرة على التحكم فيها، وبالتالي يخرج عن مسار الاستخدام النافع للبشرية.

ومهما بلغت دقة وتطور الذكاء الاصطناعي، إلا أنه يمكن أن يرتكب أخطاء، وبالتالي وقوع جرائم ناتجة عن أعماله، ومن المحتمل أن يصل مستقبلا إلى درجة من القدرات تجعله قادرا على اتخاذ القرار بأفعال عدوانية باستقلالية تامة، مما يرتب المسؤولية الجنائية على مرتكبها، فبيان التكييف القانوني الذي تقوم عليه المسؤولية الجنائية في حالة خطأ الذكاء الاصطناعي أصبح أمرا ضروريا، باعتبار أن المسؤولية الجنائية هي أثر قانوني مترتب عن الجريمة كواقعة يعتد بها القانون، وبالتالي تحمل الفاعل للجزاء الذي تقرضه هذه القواعد الجزائية.

ومن جانب آخر، فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي تقتض أحيانا وجود أشخاص متدخلين فيه بدأ بالمصنع، والمالك أو المستخدم، ومن هنا تظهر الطبيعة الخاصة لهذا الذكاء والذي يكون أحيانا فاعلا للجريمة أو مجرد أداة لها في أحيان أخرى، لذا كان لابد من تطوير القواعد العامة التقليدية للقانون الجنائي بما يتماشى والتطورات التكنولوجية.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على نوع جديد من المسؤولية الجزائية، المتمثلة في الجرائم المنبثقة عن أفعال الذكاء الاصطناعي، خاصة أنه وتطبيقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقاب، فإن التشريعات الجنائية لم تتدخل من أجل النص عليها وتنظيمها، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي عن الجرائم الناتجة عن أعماله؟ وهل يمكن تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية التقليدية على الجرائم الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي؟

للإجابة على هذه التساؤلات سوف يتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال وضع القواعد الجنائية التقليدية في مواجهة الجرائم المرتكبة من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي، من أجل بيان مدى استجابتها وتكييفها وإمكانية استنباط الحلول منها.

ولمعالجة هذا الموضوع سيتم الاعتماد على الخطة التالية:

1-الاتجاهات الفقهية لإسناد المسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي

2- أطراف المسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي والعقوبات المقررة لها

1-الاتجاهات الفقهية لإسناد المسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي

من المتوقع أن يطرح تطور الذكاء الاصطناعي تحديات وإشكاليات ناجمة عن زيادة استقلاليته في اتخاذ القرارات في المستقبل. فعندما يكون الإنسان مسؤولاً عن مراقبة عمليات اتخاذ القرار بالكامل، يمكنه التنبؤ بنتائج هذه القرارات وتحمل مسؤولية أفعالها. ومع ذلك، في حالات بعض أشكال الذكاء الاصطناعي التي قد تعتمد بشكل أكبر على خوارزميات التعلم الآلي المعقدة في المستقبل، تصبح عمليات اتخاذ القرارات أكثر تعقيداً، مما يجعل التنبؤ بقراراتها وتعطيها عند الضرورة أكثر صعوبة. كما يصبح تقييم مخاطر أعمالها وتجنبها أمراً صعباً للغاية.

ومن أجل مواجهة هذه الاحتمالات، ظهرت اتجاهات متعددة لمعالجة هذا الوضع الجديد، بحثت في مدى إمكانية إقرار المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي وحدودها، حيث انقسم الفقه بين من يؤيد إقرار المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي عن الأفعال التي تؤدي إلى نتائج إجرامية ومن يعارض ذلك، وهو ما سيتم التعرض إليه في البندين التاليين.

1.1 - الاتجاه المعارض لإقرار المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي

ذهب أنصار هذا الاتجاه، إلى أن المسؤولية الجزائية لا يمكن أن تثبت إلا للشخص الطبيعي، ولا يمكن ثبوتها للإنسان الآلي، مستندين على مجموعة من الحجج والأسانيد، نعرضها فيما يلي:

1.1.1 - استحالة إسناد الجريمة للذكاء الاصطناعي بسبب طبيعته

لدراسة ترتيب المسؤولية الجزائية، يجب أولاً استكشاف أساسها. فوفقاً لأنصار النظرية التقليدية، تقوم المسؤولية على المسؤولية الأخلاقية التي تعتمد على مبدأ حرية الاختيار، فإذا لم يكن الفاعل يتمتع بحرية الاختيار، فلا مسؤولية له، وإذا كانت هذه الحرية مقيدة¹، فوفقاً لرأيهم، تعني حرية الاختيار القدرة على التمييز بين البواعث وتوجيه الإرادة لاختيار أحدها، فلكي تقوم المسؤولية الجزائية على الفاعل، يجب أن تتوفر رابطة نفسية بين الواقعة ومرتكب الجريمة، مما يضمن توافر عنصر الخطأ الجنائي²، تتوفر هذه الرابطة النفسية فقط في الإنسان الطبيعي الذي يتمتع بالإدراك وحرية الاختيار، حيث أن الأهلية هي حالة موجودة في الفاعل حين يثبت أن ملكاته الذهنية كانت طبيعية وقت ارتكاب الجريمة³.

هذا الأمر غير متوفر مع الذكاء الاصطناعي، الذي يتصرف بشكل مستقل وبعيد عن التدخل البشري، إلا أنه لا يملك الإرادة، فهو يتصرف وفقاً لبرمجة محددة تهدف إلى تحقيق رغبات وأهداف صانعيها ومبرمجها⁴، فلو فرضنا مجازاً بأن كيان الذكاء الاصطناعي قد ارتكب جرماً، فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن فقدته لعنصر الإرادة ينفي عنه المسؤولية الجنائية، فيبقى منقاداً إلى التعليمات والأوامر المبرمجة له وبالتالي لا يملك حرية الاختيار.

حتى لو افترضنا أن كيان الذكاء الاصطناعي قد ارتكب جريمة، يرى أصحاب هذا الرأي أن عدم امتلاكه للإرادة يمنعه من تحمل المسؤولية الجزائية. وبالتالي يظل الذكاء الاصطناعي منقاداً للتعليمات والأوامر المبرمجة له، وبالتالي لا يتمتع بحرية الاختيار⁵.

¹ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، مصر، العدد 96، أكتوبر 2021، ص. 80.

² - عمر محمد منير أدلبي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قطر، 2023، ص. 66.

³ - أحمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكة، المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت - دراسة مقارنة -، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، جامعة النهدين، العراق، المجلد 2، العدد 2، 2023، ص. 8.

⁴ - ترتيب تركي الدرويش، المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت، لبنان، المجلد 2022، العدد 1، 2022، ص. 8.

⁵ - عمر محمد منير أدلبي، المرجع السابق، ص. 66 - 67.

2.1.1- تعارض فلسفة الجزاء الجنائي مع تقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

العقوبة هي الجزاء الذي يفرضه القانون الجنائي لمصلحة المجتمع لتحقيق أهدافه، فأي انحراف عنها يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع، فالغرض من العقوبة هو الوظيفة التي تُكلف بها، وهي الردع العام والخاص⁶.

والردع العام كهدف للعقوبة يعني تهديد جميع الأفراد بتوقيع عليهم العقاب المحدد في القانون في حالة ما إذا ارتكبوا الجريمة، وبهذا تعمل العقوبة على منع ارتكاب الجريمة في المستقبل⁷.

أما الردع الخاص فيتمثل في التأثير المباشر الذي تتركه العقوبة على نفس الجاني، بهدف منع عودته إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى، بالإضافة إلى السعي لإصلاحه وإعادة دمجه في المجتمع.

فيبدو مما تقدم أن فلسفة توقيع الجزاء الجنائي لا يمكن تطبيقها على الذكاء الاصطناعي. فحسب أنصار هذا الرأي، فإن فرض العقوبة لا يحقق الغرض المرجو منها، كون أن كيان الذكاء الاصطناعي لا يملك الإدراك أو الإرادة التي تمكنه من فهم ماهية العقاب وتحمل ألمه. وبالتالي، فهو غير قابل للردع، مما ينتفي معه غرض العقوبة⁸.

3.1.1- إن جرائم كيان الذكاء الاصطناعي هي تطبيق لنظرية الفاعل المعنوي

الفاعل المعنوي للجريمة هو الشخص الذي يستخدم الآخرين في تنفيذها، حيث يعتبرهم أداة يستعين بها لتحقيق عناصر الجريمة، حيث يفترض هنا وجود فاعلين: الأول هو الفاعل المادي الذي يقوم بالتنفيذ دون أن يتحمل مسؤولية الجزائية، والثاني هو الفاعل المعنوي الذي يتحمل مسؤولية الجريمة من خلال استخدام الآخرين⁹، من الأمثلة على ذلك، الشخص الذي يسلم طعاما أو شرابا مسموم لشخص آخر ويطلب منه تقديمه للمجني عليه، دون أن يعلم هذا الشخص بوجود مادة سامة¹⁰.

وبالتالي، يمكن للمصنع أو المالك أو طرف خارجي إساءة استخدام برنامج الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي إلى ارتكاب جريمة، وفي هذه الحالة، يكون مستخدم الذكاء الاصطناعي، سواء كان المصنع أو

⁶ - أحمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكة، المرجع السابق، ص. 8.

⁷ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 84.

⁸ - عمر محمد منير أدلبي، المرجع السابق، ص. 68.

⁹ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 87.

¹⁰ - بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص. 199.

المالك، هو الفاعل المعنوي، بينما يكون الروبوت هو الفاعل المادي، وفي هذه الحالة تسند المسؤولية الجزائية كاملة إلى الفاعل المعنوي¹¹.

4.1.1- عدم قابلية أغلب الجزاءات للتطبيق

يعتقد أنصار الاتجاه التقليدي، الرافض لترتيب المسؤولية الجزائية للروبوت، أن فكرة مسؤولية هذا الأخير تتعارض مع نظام العقوبة، أين يعتبر الإيلام جوهراً، وهذا ما لا يتحقق مع الروبوت، لأنه جماد ليس له إحساس، فالعقوبة الجزائية السالبة للحرية تحقق هدفها فقط عندما تطبق على الإنسان الطبيعي، حيث تتعلق بالجانب الحسي والشعوري، وتعتبر انتقاصاً من أحد الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان، سواء كان حقاً مالياً أو غير مالي، وأن الروبوت لا يتمتع بهذه الحقوق¹²، لذلك، لا يمكن تصور فرض العقوبات الجزائية التقليدية مثل الإعدام والعقوبات السالبة للحرية على كيان الذكاء الاصطناعي، وذلك بسبب افتقاده للجانب الحسي، حيث لا يشعر بالألم ولا يخاف من العقاب¹³.

وحتى بعد التطور الذي طرأ على العقوبة في العصر الحديث، حيث أصبحت لها أهداف أخرى غير الإيلام، مثل إعادة تأهيل المحكوم عليه لكي يعود عضواً صالحاً في المجتمع، فقد استمر المشرع في تطبيق مبدأ التناسب بين الإيلام الناجم عن العقوبة وبين الجريمة في مرحلة التقريد العقابي. حيث أصبح للقاضي سلطة تقديرية في اختيار الجزاء المناسب الذي يحقق الهدف من العقوبة، مما يتطلب النظر في ظروف وملابسات كل جريمة على حدة، وتقييم الظروف الشخصية لكل مجرم بشكل فردي. بناءً على ذلك، تعتبر شخصية الجاني محل اعتبار بالنسبة للقاضي، حيث يجب عليه دراسة شخصية الجاني بدقة قبل إصدار الحكم عليه، لكي يختار له العقوبة التي تتناسب مع شخصيته من خلال دراسة نشأته والظروف المحيطة بها وماضيه الإجرامي للوقوف على العوامل التي دفعت به إلى ارتكاب الجريمة، وهذا يصعب على القاضي القيام بذلك إذا كان مرتكب الجريمة روبوتاً¹⁴.

2.1- الاتجاه المؤيد لإقرار المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي

انطلق أنصار هذا الاتجاه من فكرة أن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية هو نقطة البداية في إقرار المسؤولية الجزائية، حيث يعتبر قرار البرلمان الأوروبي الصادر في عام 2017، الذي أقر

¹¹ - أحمد السيد عبد الرزاق بطور، مدى مسؤولية الروبوت الطبي جنائياً كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي - دراسة تحليلية تأصيلية -، المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد 1، 2023، ص. 211 - 212.

¹² - طه عثمان أبو بكر المغربي، الحماية الجنائية من أخطاء الذكاء الاصطناعي - الروبوت الجراحي أنموذجاً -، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، المجلد 35، العدد 43، 2023، ص. 632.

¹³ - عمر محمد منير أدلي، المرجع السابق، ص. 69.

¹⁴ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 69-70.

بإمكانية الاعتراف للروبوتات بالشخصية القانونية ولو بشكل مؤقت، أحد الأسباب التي تدعم هذا الرأي، فيعتبر الروبوتات أشخاصا فرضهم التطور التكنولوجي، ويمكن أن تتوافر لهم الشخصية القانونية استنادا إلى مجموعة من الحجج والأسانيد، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1.2.1- إن الاعتراف بالشخصية القانونية أساسه مبدأ الضرورة القانونية

عندما ننظر إلى التطور التاريخي لمنح الشخصية القانونية للأشخاص، نجد أن الاعتراف بالشخصية القانونية بدأ بالإنسان. ومع تطور المجتمعات، دفعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى ظهور الشخصية القانونية للأشخاص المعنوية، مثل الشركات الاقتصادية، التي أصبحت حقيقة قانونية فرضتها الضرورة القانونية. بالتالي، فإن الحاجة القانونية والواقعية هي التي تفرض الاعتراف بالشخصية القانونية، ومع التطور المتسارع لأنظمة الذكاء الاصطناعي ودخولها في مجالات متعددة، بالإضافة إلى إمكانية تمتعها مستقبلا بدرجة من الإدراك والتصرف المستقل، مما قد يترتب على تصرفاتها أعمال قد تمثل انتهاكا للقانون، فلا يمكن ترتيب المسؤولية الجزائية عن هذه الأفعال إلا بالاعتراف لها بالشخصية القانونية، قياسا على الأشخاص المعنوية¹⁵.

2.2.1- عدم وجود تلازم بين الشخصية القانونية والإنسان

تعرف المدرسة الوضعية الشخصية القانونية على أنها صلاحية محضة لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات والمشاركة في العلاقات القانونية التي يحميها القانون لتحقيق أهداف معينة، فهذه الشخصية لا ترتبط بالصفة البشرية، حيث كانت أول ما منحت للعائلة وليس للفرد، وكان النساء والأطفال والعبيد محرومين منها في البداية، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تم منح الشخصية القانونية لكيانات غير بشرية، مثل الشركات، التي تنعدم فيها صفة الإنسانية¹⁶، هذا ما يؤكد أن منح الشخصية القانونية لم يكن مرتبطا بالإنسان، وعليه إذا كان من الممكن جعل تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، فيمكن الاعتراف لها بالشخصية القانونية¹⁷.

3.2.1- إمكانية قياس الإدراك الصناعي على الإدراك البشري

إن الإدراك والوعي البشري يرتبط أساسا بعدد الشبكات العصبية، بحيث يزيد الوعي مع زيادة عدد هذه الشبكات بشكل كبير، إلى أن تتمكن هذه الشبكات من الحفاظ على السلوكيات المعقدة¹⁸، قياسا على

¹⁵ - عمر محمد منير أدلبي، المرجع السابق، ص. 62.

¹⁶ - عمر محمد منير أدلبي، المرجع السابق، ص. 62.

¹⁷ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 93.

¹⁸ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 95.

ذلك، إذا وصلت أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى درجة من التعقيد بزيادة عدد الشبكات الاصطناعية، فستصل إلى درجة من الوعي تمكنها من التنبؤ بالعمليات المنطقية. إذ تستخدم هذه الأنظمة ما يسمى بالتعلم العميق، الذي يستخدم خوارزميات تتواصل مع بعضها لحل المشاكل المعقدة، وهي إستراتيجية تشبه تلك الموجودة في أدمغتنا. حيث يعتبر الإنسان الآلي "صوفيا" أحد أهم التطبيقات في هذا المجال، حيث يتميز بتوفر خوارزميات متقدمة، وقدرته على التحاور وتحليل الأوجه البشرية والتعبير، وقدرته على تقديم إجابات تشبه الإجابات البشرية¹⁹.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مسار التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي يجعل من الممكن أن يصل كيانه إلى مرحلة التمتع بالوعي والإدراك الحسي والقدرة على اتخاذ القرارات دون تبعية للإنسان الطبيعي، الأمر الذي يترتب عنه إمكانية مساءلته جزائياً عن أعماله وقراراته، ولا يؤثر على ذلك ما يقوله البعض من أن الروبوت يفتقر إلى المشاعر التي يتمتع بها الإنسان، مثل الحب والغيرة والكراهية، لأن هذه المشاعر لا تؤثر على توافر أركان الجريمة، بالتالي لا تمنع المسؤولية الجنائية، بل حتى الجرائم التي يكون لتلك المشاعر تأثير فيها تعتبر جرائم محددة، ولا يمكن استخدامها كأساس لعدم مساءلة الروبوت جنائياً²⁰.

2- أطراف المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي والعقوبات المقررة لها

تتميز مسألة إسناد المسؤولية الجزائية لجرائم الذكاء الاصطناعي بالتعقيد، حيث يرتبط بها عادة أربعة أطراف: مصنع تقنية الذكاء الاصطناعي، المالك، الطرف الخارجي، والذكاء الاصطناعي نفسه، وفي حالة ثبوت مسؤولية أي من هذه الأطراف، يجب توقيع العقوبة المناسبة على مرتكب الجريمة وفقاً لخطورة الفعل المرتكب.

1.2- أطراف المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي

توجد أطراف متصلة بكيان الذكاء الاصطناعي، ويمكن اعتبارها شركاء في المسؤولية الجزائية الناجمة عن أعماله، وهي: المصنع والمالك أو المستخدم. وفي بعض الأحيان، قد يؤثر طرف خارجي على عمل الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى إمكانية تحميل المسؤولية الجزائية لكيان الذكاء الاصطناعي نفسه. فلا بد من تحديد مسؤولية هذه الأطراف وفقاً للمعطيات، وهو ما سنشرحه من خلال وضع تصورات ونماذج لكل حالة على حدة فيما يلي:

19 - عمر محمد منير أدلي، المرجع السابق، ص. 63.

20 - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 96.

1.1.2- المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن أجهزة الذكاء الاصطناعي

وسيتم التطرق إلى المسؤولية الجنائية للمصنع، والمسؤولية الجنائية لمالك الذكاء الاصطناعي، ثم لمسؤولية للطرف الخارجي.

1.1.1.2- المسؤولية الجنائية للمصنع

المصنع هو الشخص الذي يقوم بتصميم وبناء الهيكل أو الدعامة التي تحتوي على النظام الذكي أو تسييره²¹، وتعتبر المسؤولية الجنائية لمصنع كذا الذكاء الاصطناعي من أهم القضايا التي تثار عند ارتكاب أي سلوك يُعتبر جريمة وفقاً للقانون، لذلك يعتبر بحث في المسؤولية الجنائية للمصنع ضرورياً لتوضيح دوره فيها، فقد يحمي نفسه من خلال شروط يحددها في اتفاقية الاستخدام التي يوقع عليها المستخدم (المالك)، مما يجعله وحده مسؤولاً جنائياً عن الجرائم التي ترتكب من خلال هذه الأجهزة، مما يخلي مسؤولية المصنع عن أي جريمة ترتكب²².

فأول ما يثار عند ارتكاب جرائم ناجمة عن أعمال كيان الذكاء الاصطناعي، هو المسؤولية الجنائية لمصنع هذا الكيان، وتأخذ هذه المسؤولية عدة أشكال هي:

- قد تنتج الجريمة الناجمة عن عمل كيان الذكاء الاصطناعي بسبب خطأ برمجي من قبل مصنعه أو مبرمجه نتيجة إهماله أو عدم احتياظه أو مخالفته للوائح والأنظمة، يترتب على ذلك قيام المسؤولية الجنائية للمصنع بسبب ذلك الخطأ، من أمثلة هذه المسؤولية الغير مقصودة تلك التي تنشأ بسبب سوء تصنيع الأنظمة الذكية أدت إلى تحريك المريض بشكل خاطئ، أو الإهمال في صيانة البرنامج الذكي من قبل الشركة المصنعة، مما يؤدي إلى إصابات أو جروح المستخدمين²³.

- قد تنتج الجريمة الناجمة عن عمل كيان الذكاء الاصطناعي نتيجة برمجته من قبل المصنع أو المبرمج لارتكاب هذه الجريمة عن قصد لغرض ارتكاب الجرم، مثال ذلك الأسلحة الذكية والطائرات بدون طيار التي ترمج لارتكاب سلوك إجرامي. ففي هذه الحالة، تتقرر مسؤولية جزائية عمدية للمصنع، بالإضافة إلى مسؤولية المستخدم أو المالك لاتجاه إرادته لاستخدامها وفقاً لما تم برمجته لها.

في كلتا الحالتين، تتقرر مسؤولية المصنع. ومع ذلك، واستناداً إلى القواعد العامة في قانون العقوبات، تختلف العقوبة المقررة للمصنع في حالة توافر القصد الجنائي، حيث تتجه الإرادة إلى الفعل والنتيجة معاً،

²¹ - أحمد لطفي السيد مرعي، انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسؤولية الجنائية - دراسة تأصيلية مقارنة -، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 12، العدد 80، 2022، ص. 342.

²² - أحمد كيلان عبد الله، المرجع السابق، ص. 10.

²³ - أحمد لطفي السيد مرعي، المرجع السابق، ص. 342 - 343.

عن العقوبة المقررة في حالة الخطأ غير العمد، حيث تتجه الإرادة إلى الفعل دون النتيجة، ومع ذلك تتحقق بسبب إهمال المصنع أو عدم انتباهه أو رعونته أو عدم مراعاته للوائح والأنظمة.

لذلك، من أجل الحد من الخطورة الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، يجب على المصنع الالتزام بتوفير منتج آمن، كما يجب عليه الالتزام بضمان جودته، ولتحقيق ذلك يجب أن يمتلك المصنع المعرفة الفنية اللازمة في مجال الذكاء الاصطناعي²⁴.

ونظرا لما تشكله تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من خطورة كبيرة بسبب اعتمادها على التعلم الذاتي واتخاذ قرارات فردية وغيرها من القدرات التي تتمتع بها دون وجود نصوص تشريعية تجرم تلك الأفعال وتضع عقوبات مناسبة، فإن هذا يعتبر خطرا شديدا يفوق المنفعة، وأن السبيل الوحيد للحماية هو وضع تشريع يجرم أفعال منتجات كيانات الذكاء الاصطناعي التي تسبب هذا النوع من الجرائم²⁵.

2.1.1.2- المسؤولية الجزائية للمالك أو المستخدم

عرف المشرع الأوروبي مستخدم الذكاء الاصطناعي على أنه: "كل شخص طبيعي أو اعتباري أو سلطة عامة أو هيئة تستخدم نظام ذكاء اصطناعي باسمها أو تحت سلطتها"²⁶.

من المتوقع أن يؤدي استخدام أجهزة الروبوت من قبل المالك أو المستخدم إلى إساءة استعمالها، مما قد يؤدي إلى حدوث جريمة معاقب عليها قانونا، حيث يمكن أن تكون إساءة الاستخدام من قبل المالك نفسه أو بالاشتراك مع أطراف أخرى، مما يفتح أمامنا احتمالات هي:

- يمكن أن تحدث الجريمة نتيجة سلوك المالك أو المستخدم وحده، حيث إن الجريمة لن تحدث لولا هذا السلوك، ففي هذه الحالة تقع المسؤولية الجزائية كاملة عليه. مثال ذلك: عندما يعطل المالك أو المستخدم التحكم الآلي في السيارات ذات القيادة الآلية ويبقى تحت توجيهات الصوتية الصادرة من برنامج الذكاء الاصطناعي، مما يجعله وحده المتحكم في السيارة، فإذا صدر له تنبيه من البرنامج بشيء معين لتجنب حادثة ولم ينفذ هذا الأمر، فسيقع عليه وحده المسؤولية الجنائية²⁷.

²⁴ - عباس فاضل سعيد، أطراف المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 58، السنة 17 (2023)، ص. 179.

²⁵ - منى محمد العتريس الدسوقي، جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية الإلكترونية المستقلة - دراسة مقارنة -، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 12، العدد 81، 2022، ص. 1180.

²⁶ - عباس فاضل سعيد، المرجع السابق، ص. 180.

²⁷ - يحي إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، العدد 82، 2020، ص. 29.

- يمكن أن تحدث النتيجة الإجرامية بسبب فعل المالك أو المستخدم بالاشتراك مع طرف آخر، وتظهر هذه الحالة عندما يستعين مالك الروبوت بشخص متخصص لتغيير أوامر التشغيل لاستخدامه في ارتكاب جريمة بهدف نفي المسؤولية الجزائية عنه وإصاقها بالذكاء الاصطناعي ومصنعه. في هذه الحالة، تكون المسؤولية الجزائية مشتركة بين مالك الروبوت والشخص الذي ساعده في هذا الفعل، وتكون مسؤولية المالك عن جريمة عمدية²⁸.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الطبيعة الفضولية للإنسان تؤدي به في كثير من الأحيان إلى القيام ببعض التصرفات قد تترتب عنها جرائم، وباعتبار أن على الإنسان أن يكون على دراية بما يرتكبه، فلا يجوز له أن يرتكب جريمة بحجة الجهل أو الخطأ، لذلك يجب سن تشريعات تجرم السلوك الناتج عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل المالك عندما تشكل جريمة، ولا يمكن للمالك أن يحتج بالجهل بطريقة استخدام تلك التقنيات²⁹.

ويرى جانب من الفقه أن مسؤولية الذكاء الاصطناعي هي مسؤولية مفترضة بالنسبة للجرائم التي ترتكب من خلاله، حيث يقع عبء إثبات العكس على من يرغب نفي هذه المسؤولية³⁰.

3.1.1.2 - المسؤولية الجزائية لطرف خارجي

الطرف الخارجي هو كل شخص غير الأشخاص المرتبطين بنظام الذكاء الاصطناعي، وبالتالي يكون مسؤولاً جزائياً عن جرائم أجهزة الروبوت لشخص آخر، غير المصنع أو المبرمج أو المالك أو المستخدم، وتتحقق هذه الحالة عندما يقوم طرف خارجي باستغلال ثغرة في أجهزة الروبوت أو البرامج المزودة بالذكاء الاصطناعي من خلال القرصنة أو الدخول غير المرخص به أو الدخول غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالجهاز الآلي³¹، ويتحقق هذا من خلال صورتين:

- عندما يستغل الطرف الخارجي ثغرة في الذكاء الاصطناعي لارتكاب جريمة، وكانت هذه الثغرة نتيجة إهمال من المالك أو المنتج لهذه التقنية، فتكون المسؤولية الجزائية هنا مشتركة بين الطرف الخارجي والشخص الواقع منه الإهمال، مثال ذلك: عندما يعطي مالك الذكاء الاصطناعي كلمة السر للدخول إلى

28 - صابر الهدام، القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، جامعة فاس، 2021 - 2022، ص. 142.

29 - يحي إبراهيم دهشان، المرجع السابق، ص. 30.

30 - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 128.

31 - أحمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكة، المرجع السابق، ص. 13.

نظام التحكم في تقنية الذكاء الاصطناعي للطرف الخارجي، مما يسهل عليه إصدار أوامر للذكاء الاصطناعي³².

- عندما يستغل الطرف الخارجي ثغرة في الذكاء الاصطناعي دون مساعدة أو إهمال من المالك أو المنتج، كما هو الحال في الحالة السابقة، فإن المسؤولية الجزائية تقع كاملة على هذا الطرف الخارجي، مثال ذلك، عندما يخترق الطرف الخارجي السحابة الإلكترونية التي يتم تخزين وإرسال البيانات من خلالها لتقنية الذكاء الاصطناعي، ويتسبب في إصدار أوامر للذكاء الاصطناعي لارتكاب جريمة معينة، مثل إعطاء أمر برمجي بالاعتداء على أشخاص يحملون صفات معينة (لون البشرة، زي معين...) ³³.

وعليه، إذا ثبت أن الطرف الخارجي قد قام بارتكاب الجريمة وفقا للحالات المذكورة سابقا، فإنه يسأل مسؤولية جزائية، أما في حالة قيام آلة الذكاء الاصطناعي بارتكاب الجريمة بإرادتها المنفردة، دون أن يكون للإنسان أي دور فيها، فلا يتحمل أي من المصنع أو المالك أو الطرف الخارجي أي مسؤولية عن فعل لم ينتج عن خطئه ولم يثبت أي تقصير منه³⁴.

2.1.2- المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي بذاته

بسبب التطورات الحديثة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وصلت هذه التقنية إلى مرحلة الإدراك الاصطناعي، مما منحها القدرة على التعلم الذاتي والتحليل والتمييز واتخاذ القرارات بشكل مستقل عن البشر، هذه التقنية مشبعة بخوارزميات ذكية تتعلم من المجتمع المحيط بها، بالإضافة إلى ذلك أصبحت قادرة على التعبير من خلال الوجه بشكل ذاتي، وتتمكن من التفاعل مع البشر وفهم لغتهم وتركيب إجابات منطقية تحاكي البشر³⁵.

نتيجة لذلك، قد يرتكب الذكاء الاصطناعي جريمة نتيجة خطئه الشخصي، دون أن يكون لأي من الأطراف المذكورة سابقا أي دور فيها، إذ أن القرارات المستقبلية التي يتخذها الذكاء الاصطناعي في بعض المواقف قد تؤدي به إلى نتائج غير مرغوب فيها، وبناء على نظام التعلم العميق، قد يشكل ذلك خطرا أيضا على البشرية، مما يجعل الجريمة المرتكبة من قبل الذكاء الاصطناعي قائمة بذاتها³⁶، وإن نسبة وصول كيان الذكاء الاصطناعي إلى هذه الاستقلالية بارتكاب الجريمة بذاته دون مشاركة أحد، هو مسألة محتملة

³² - منى محمد العتريس الدسوقي، المرجع السابق، ص. 1191.

³³ - يحي إبراهيم دهشان، المرجع السابق، ص. 133.

³⁴ - عبد الله محمد الحكيم، المسؤولية الجنائية لآلة الذكاء الاصطناعي (الروبوت)، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المركز الديمقراطي

العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، المجلد 3، العدد 8، 2022، ص. 151.

³⁵ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 129.

³⁶ - صابر الهدام، المرجع السابق، ص. 143.

ترتبط بما يطرحه التطور العلمي من معطيات³⁷، وعليه يمكننا وضع تصورات لحدوث الجريمة من قبل كيان الذكاء الاصطناعي بذاته من خلال الصور التالية:

- ارتكاب الجريمة من قبل الذكاء الاصطناعي بنفسه، دون وجود خطأ برمجي من المصنع أو تدخل أي طرف آخر، وهذا يتم عن طريق تقنيات حديثة تمكن الذكاء الاصطناعي من التفكير وإصدار قرارات ذاتية يكون هو وحده المسؤول عنها، في هذه الحالة يفترض أن تكون المسؤولية الجزائية واقعة على الذكاء الاصطناعي وحده³⁸.

- قيام طرف آخر باستغلال ثغرات موجودة في نظام الذكاء الاصطناعي وأخطاء برمجية لارتكاب الجريمة، مما يجعله يتحمل المسؤولية الجنائية كاملة، هذه الحالة لا تثير أي مشكلة، حيث أنها لا تعكس إرادة منفصلة حرة للذكاء الاصطناعي، بل هي ناتجة عن الكود البرمجي الذي وضعه المبرمج ولم يكن كافيا لتوقع جميع الاحتمالات، كما يمكن أن يكون ذلك نتيجة سوء تصرف المالك أو تدخل طرف خارجي لاختراق الآلة واستعمالها كأداة لارتكاب جريمته، مثال ذلك: عندما يقوم شخص بإلغاء الحدود التي وضعها المنتج للذكاء الاصطناعي، مما يجعله غير متصل بالمنتج ويمنحه الحرية الكاملة في تصرفاته دون القيود التي وضعها في نظامه لمنعه من ارتكاب الجرائم³⁹.

وبالتالي، أصبحنا أمام كيان قانوني جديد مسؤول جزائيا، خاصة مع العلم بأن الإدراك الاصطناعي سيحل محل الإدراك البشري، وسيصبح الذكاء الاصطناعي قادرا على الإدراك والتفكير، كما هو الحال في مثال روبوت "صوفيا"⁴⁰، مما يستوجب على المشرع الجنائي مواكبة هذا التطور من خلال سن قوانين لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك عقوبات تتناسب مع طبيعة هؤلاء المجرمين الذين يتمتعون بطبيعة مختلفة عن طبيعة البشر⁴¹.

2.2- عقوبات جرائم الذكاء الاصطناعي

يرتبط التجريم ارتباطا تاما بالعقاب، حيث لا جريمة دون عقوبة، تتمثل العقوبة في أثر معين يلحق بالمحكوم عليه، وهو إيلاؤه عن طريق الانتقاص من حقوقه ومصالحه، والعقوبات في التشريعات الجنائية ليست على درجة واحدة، بل تنقسم إلى عدة أنواع لتتناسب مع جسامة الجريمة المرتكبة. لذلك، يتطلب بحث العقاب في جرائم الذكاء الاصطناعي، ومدى كفاية العقوبات الحالية لتحقيق الغاية من فرضها، التطرق أولا

37 - عمر محمد منير أدلي، المرجع السابق، ص. 95.

38 - يحي إبراهيم دهشان، المرجع السابق، ص. 131.

39 - منى محمد العتريس الدسوقي، المرجع السابق، ص. 1184.

40 - صابر الهدام، المرجع السابق، ص. 144.

41 - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 130 - 131.

إلى عقوبات الأشخاص المتداخلين في جرائم الذكاء الاصطناعي، ثم إلى عقوبات الذكاء الاصطناعي المفترضة.

1.2.2- الجزاءات الجنائية المقترحة بحق الأشخاص المتداخلين في جرائم الذكاء الاصطناعي

في حال تقرير المسؤولية الجنائية بحق مبرمجي ومالكي ومستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي عن الجرائم المرتكبة من قبلهم، فهذه المسؤولية لابد أن يترتب عليها جزاء يتناسب مع درجة خطورة وجسامة الجريمة المرتكبة، وفق الآتي:

1.1.2.2- العقوبات المقترحة بحق مُصنِّع أنظمة الذكاء الاصطناعي

يعد مصنع تقنية الذكاء الاصطناعي العنصر الرئيسي الذي يساهم في نشأتها، وبالتالي هو المتحكم الأول في برمجة أنظمة تشغيلها، التي لابد أن تكون محددة بمعايير تضمن السلامة والأمان في حال فقدان السيطرة عليها. مما يجعل المصنع هو المتحمل للمسؤولية الجزائية، فلا بد من سن تشريعات تجبر المصنع على الالتزام بها في صناعة هذه التقنيات، وفرض عقوبات عليه في حال عدم الالتزام بها، ويجب أن تكون هذه العقوبات محددة وفقا لجسامة الجريمة التي ترتكبها التقنية نتيجة إهماله في الالتزام بالضوابط المقررة⁴².

ويرى الباحث أن العقوبات التي يمكن فرضها على مصنع تقنيات الذكاء الاصطناعي في حال إهماله لضوابط التحكم اللازمة لمنع هذه التقنيات من ارتكاب الجرائم هي ذاتها العقوبات التقليدية المنصوص عليها في معظم التشريعات الجنائية، مثل عقوبة الإعدام، والسجن المؤبد أو المؤقت، بالإضافة إلى الحبس والغرامة.

2.1.2.2- العقوبات المقترحة بحق مالكي أنظمة الذكاء الاصطناعي

يمكن القول أن المالك أو المستخدم لأنظمة الذكاء الاصطناعي أنه هو المسؤول مبدئيا عن الجرائم التي ترتكبها هذه الأخيرة، وغالبا ما تحدث الجرائم المرتكبة من قبل كيانات الذكاء الاصطناعي نتيجة إهمال من قبل المالك أو المستخدم، أو بتدخله في أنظمتها، وفقا للآتي:

⁴² - عبد الوهاب مريم ولبيض هند، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والعلوم البيئية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 2، العدد 2، 2023، ص. 690.

- الجرائم العمدية التي تقع من مالك أو مستخدم الذكاء الاصطناعي

تتمثل هذه الجرائم في ارتكاب المالك أو المستخدم فعلاً متعمداً، كما هو الحال عندما يستخدم المالك هذه التقنية من أجل الاعتداء على الآخرين بقصد الإيذاء العمدى، ففي مثل هذه الحالات يعاقب المالك بالعقوبات المقررة لهذه الجرائم وفقاً للنص العقابي المنطبق عليه⁴³.

- الجرائم غير العمدية التي تقع من مالك أو مستخدم الذكاء الاصطناعي

غالباً ما تحدث جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي بسبب الاستعمال الخاطئ من مالك تلك التقنيات، بسبب عدم معرفته لطريقة التعامل معها وتشغيلها، فقد يعطي لها أمراً خاطئاً أو يعطل وظيفة أمان موجودة بها، مما يؤدي إلى ارتكاب جريمة. كما يمكن أن تحدث جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي بسبب إهمال من مالكيها، وعدم مراعاة إرشادات الأمان المرفقة بها، هذا الإهمال وعدم الحيطة يمكن أن يؤديان إلى قيام التقنيات بارتكاب جريمة⁴⁴.

3.1.2.2- العقوبات المقترحة بحق الطرف الخارجي

قد ترتكب الجريمة نتيجة استغلال الطرف الخارجي لثغرة في الذكاء الاصطناعي، دون مساعدة أو إهمال من المالك أو المستخدم كما هو الحال في الحالات السابقة. في هذه الحالة، تقع المسؤولية الجزائية كاملة على هذا الطرف الخارجي، ومثال ذلك: عندما يخترق الطرف الخارجي السحابة الإلكترونية التي يتم تخزين وإرسال الأوامر من خلالها لتقنية الذكاء الاصطناعي، ويتسبب في إصدار أوامر لهذا الأخير لارتكاب جريمة معينة⁴⁵، ففي هذه الحالة، تفرض العقوبة على الطرف الخارجي على أساس جريمة عمدية، لأنه من غير المتوقع أن يستغل ثغرة في أجهزة الذكاء الاصطناعي عن طريق الخطأ. لذلك، إذا ارتكب الطرف الخارجي جريمة باستخدام أجهزة الروبوت، يكون القصد الجنائي متوفر لديه بعنصريه العلم والإرادة. فهو على دراية بارتكاب الجريمة، واتجهت إرادته إلى تنفيذ السلوك الإجرامي.

2.2.2- الجزاءات الجنائية المقترحة بحق كيانات الذكاء الاصطناعي

نتيجة للتحويل الذي سيعرفه الذكاء الاصطناعي في مجال الإدراك الاصطناعي، سيتمكن من اتخاذ قرارات فردية بكل حرية وتحمل مسؤولية أفعاله، فمن المتوقع مستقبلاً أن تتمكن هذه التقنية من ارتكاب

⁴³ - أحمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكة، المرجع السابق، ص. 16.

⁴⁴ - يحي إبراهيم دهشان، المرجع السابق، ص. 135 - 136.

⁴⁵ - منى محمد العتريس الدسوقي، المرجع السابق، ص. 1202.

جرائم بإرادتها الحرة المنفردة، دون تدخل من أي طرف آخر سواء كان منتجا أو مستخدما، وبالتالي سنكون أمام مسؤولية جزائية يتوجب معها معاقبة الذكاء الاصطناعي نفسه⁴⁶.

وفي حالة إقرار المسؤولية الجنائية لكيان الذكاء الاصطناعي عن الجرائم الناتجة عن أفعاله، يجب أن يرافق هذا الإقرار جزاء يتناسب مع طبيعته ككيان آلي، ودرجة خطورة الجريمة المرتكبة، ونظرا لأن معظم العقوبات التقليدية - كالإعدام أو السجن - غير مناسبة لطبيعته، فإن الأمر يستلزم استحداث عقوبات جديدة تلائم خصوصيته التكنولوجية، تماما كما تطورت العقوبات الموجهة للأشخاص الطبيعيين عبر التاريخ، ومرت بمراحل تحول حتى وصلت إلى صورتها الحالية. وينطبق هذا المنطق أيضا على الأشخاص الاعتبارية، حيث تطلب الأمر وقتا للاعتراف بمسؤوليتها الجزائية وفرض تدابير كإلغاء الترخيص أو وقف النشاط أو نشر أحكام الإدانة⁴⁷، ومن الجزاءات المقترحة بحق كيان ذكاء الاصطناعي التي يمكن الحكم عليه بها ما يلي :

1.2.2.2- الحل أو الإيقاف أو المصادرة

تعد هذه العقوبة بمثابة عقوبة الإعدام التي تطبق على الإنسان، وفي هذه الحالة يتم إيقاف الذكاء الاصطناعي نهائيا إذا ما أصبح خارج السيطرة ويشكل تهديدا للبشر⁴⁸، أو عن طريق حذف البرنامج الذي يتحكم في عمل الروبوت، حيث يصبح غير قادر على ارتكاب أي جرائم أخرى بمجرد تنفيذ حكم حذف البرنامج⁴⁹.

2.2.2.2- الجزاءات المالية

العقوبات المالية، مثل الغرامات المالية، تطبق حاليا على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا للتشريعات الحالية. ومع ذلك، يثير فرض العقوبات المالية على الروبوتات تساؤلات حول إمكانية دفعها. يرى البعض إلى أن معظم الآلات الذكية لا تمتلك أموالا أو ممتلكات أو حسابات بنكية خاصة بها، مما يعني أن فرض الغرامات عليها غير ممكن. ومع ذلك، إذا كانت هذه الآلات الذكية تمتلك بالفعل ممتلكات أو أموال، فإن فرض غرامات عليها سيكون مشابهاً لفرض الغرامات على البشر أو الشركات⁵⁰.

⁴⁶ - صابر الهدام المرجع السابق، ص. 150.

⁴⁷ - عمر محمد منير أدلبي، المرجع السابق، ص. 107 - 108.

⁴⁸ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 134.

⁴⁹ - أحمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكة، المرجع السابق، ص. 17.

⁵⁰ - أحمد كيلان عبد الله ومحمد عوني الفت الزنكة، المرجع السابق، ص. 18.

3.2.2.2- الجزاءات السالبة للحقوق

يمكن فرض بعض التدابير على كيانات الذكاء الاصطناعي التي تتناسب مع طبيعته، مثل سحب ترخيص القيادة بالنسبة للسيارات ذاتية القيادة، مما يؤدي إلى إيقاف مفعول الترخيص خلال المدة التي تحددها المحكمة، كما يمكن تطبيق تدابير إعادة التأهيل، والذي يعتبر إحدى التدابير التي تتناسب مع طبيعة الروبوتات الذكية، هذه التدابير تمثل خطوة يمكن تحقيقها في تطبيق العقوبات والتدابير الجنائية على الذكاء الاصطناعي، بحيث يعود إلى المجتمع مرة أخرى دون ارتكاب أي سلوك إجرامي في المستقبل⁵¹.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، تبين أن الذكاء الاصطناعي أصبح أمراً واقعاً لا مفر منه، ولا شك أن تطبيقاته انتشرت في عالمنا وحياتنا المعاصرة، بحيث أصبحت جزءاً منها، وبالنظر إلى سرعة انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، سوف يؤدي حتماً إلى ظهور الكثير من الجرائم المرتبطة بها، لذلك كان لزاماً البحث عن قواعد المسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي، وقد تم التوصل إلى أن المبادئ التقليدية التي تنظم المسؤولية الجنائية ثبت قصورها في مواجهة أنظمة الذكاء الاصطناعي، بحكم ما لدى هذه التقنيات من قدرات في مجال التعلم الذاتي تجعلها تعمل باستقلالية بعيداً عن مصممها أو مستخدميها، ومن ثم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة بحسب الظروف والملابسات المحيطة بها، الأمر الذي يتطلب حلولاً قانونية من أجل حماية المجتمع من الأخطار المحتملة الكامنة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة لما نعلم أن معظم التشريعات المنظمة للذكاء الاصطناعي لازالت في بدايتها، وأنها لا تتناسب مع التطور المذهل والسريع لها.

كما تبين من خلال هذه الدراسة بأن الجرائم ممكن أن ترتكب من طرف كيانات الذكاء الاصطناعي بصفة مستقلة عن الأفراد، كما يمكن أن يستعمل الذكاء الاصطناعي كأداة لارتكاب الجرائم من طرف عدة أشخاص وهو مصنع تقنية الذكاء الاصطناعي والمالك أو المستخدم وكذا الطرف الخارجي.

وفي حالة إسناد المسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي تبين أن العقوبات المقررة في التشريعات الجنائية الحالية، غير ملائمة في الوفاء بالغرض الذي وضعت من أجله وهو إيلام الجاني، خاصة أن الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي ليس له أي إحساس أو مشاعر.

وفي الأخير يمكن اقتراح التوصيات التالية:

⁵¹ - وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص. 135.

- ضرورة إعادة النظر في منظومة القانون الجنائي بما يتلائم مع هذا النوع الجديد من الجرائم والمسؤولية عنها.
- وضع نصوص تتعلق خصيصا بأطراف المسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي كالمصنع والمبرمج والمالك أو المستخدم، بما يتوافق مع خطورتهم الإجرامية.
- ضرورة تقنين الأوضاع التنظيمية الخاصة بإنتاج تقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان سلامتها للمستخدمين بما يحقق الهدف منها في تحقيق أكبر قدر من هذه التقنية في كافة نواحي الحياة.
- ضرورة تطوير وتحديث العقوبات التقليدية واستحداث عقوبات جديدة تتلائم وطبيعة كيانات الذكاء الاصطناعي.
- تشديد العقوبات على الجرائم المستخدم فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي لخطورتها وضررها الكبير على المجتمع.